

إجراءات حكومة فرنسا في الجزائر وموقف الأحزاب منها 1943-1944

أ.د. عباس حسين الجابري

أنوار هاشم سعد البدري

جامعة ذي قار – كلية الآداب – قسم التاريخ

المقدمة

كانت مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر مليئة بالأحداث والتطورات التي لا تخلو من تدخل المحتلين في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائريين، إذ كانت فترة حكومة فرنسا الحرة من بين هذه الفترات والتي بحثنا فيها أهم الإجراءات والطريقة والكيفية والأساليب الجديدة التي أتبعها ديغول وأتباعه في الجزائر وردود الفعل تجاهها

سجلت نهاية عام 1942 ومطلع عام 1943 مرحلة جديدة بالنسبة للأحزاب الجزائرية، تميزت بتقديم مطالب جماعية موحدة إلى السلطة الاستعمارية، بعد تنسيق مشترك وحدث من خلاله الصفوف الوطنية إمام تعنت الاستعمار في إنكار حقوق الجزائريين⁽¹⁾. وقد حدد الزعماء الجزائريين تلك المطالب بشكل أكبر ففي العاشر شباط عام 1943، عندما انتهى فرحات عباس⁽²⁾ من وضع المشروع الإصلاحي الذي حمل عنوان (الجزائر أمام الصراع الدولي)⁽³⁾.

وفي الثاني عشر من شباط عام 1943 ترجم فرحات عباس ورفاقه هذه الیقظة الجديدة بإصدار بياناً أطلقوا عليها اسم (بيان الشعب الجزائري)، فلم يعد يتحدث هذا البيان عن الجزائر المحتلة من قبل فرنسا وليس لها اتصال بالآخرين إلا من خلال البوابة الفرنسية، بل أصبحت تطالب بدولة جزائرية ترتبط ارتباطاً فدرالياً بفرنسا، وتضمن البيان رؤية جديدة وجريئة لنهج سياسي مختلف عما عهدناه سابقاً عند أبناء النخبة، فقد انطوت مقدمته على شرح الأسباب التي أدت إلى فشل سياسة الاندماج، وعدد في مقدمته المطالب الرئيسية للشعب الجزائري وأبرزها، تصفية الاستعمار الفرنسي والإقرار بحق تقرير المصير، والإصلاح الزراعي، وإنهاء الإقطاع وإقرار دستور خاص بالجزائريين يضمن الحرية والمساواة لجميع المواطنين والاعتراف باللغة العربية بوصفها لغة رسمية للبلاد ومساواتها باللغة الفرنسية، فضلاً عن حق حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات والتعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثاً، والمشاركة الفورية للمسلمين الجزائريين في حكم بلادهم، إطلاق سراح السجناء السياسيين⁽⁴⁾.

وقع البيان ستة وخمسون زعيماً جزائرياً⁽²⁾، طالبوا باشتراك سياسي فوري وفعال ومساواة قانونية للمسلمين⁽³⁾. وقد تضمن هذا البيان أيضاً إعلان إفلاس الاستعمار الفرنسي وأكد بأنه سبب نكبة البلاد⁽¹⁾. لقد جاء البيان تقييماً موضوعياً لجميع

(1) صباح نوري هادي العبيدي، الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2013، ص 176.

(2) فرحات عباس، ولد في مدينة قسنطينة بالجزائر عام 1899، تنقّل ثقافة فرنسية انتخب عام 1926 رئيساً لاتحاد الطلاب الجزائريين وفي عام 1933 أنهى درسته في الصيدلة وكذلك خدمته في الجيش الفرنسي وأصبح رئيساً لحزب اتحاد النواب المنتخبين عام 1927 ورئيساً لتجمع أحباب البيان والحرية عام 1944 وكذلك زعيماً لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946، ترأس الحكومة للمؤقتة عام 1958 بعد أن كان من أنصار الاندماج استمر في منصبه حتى عام 1961، أعلن تأييده لحكومة أحمد بن بله بعد الاستقلال، ثم سرعان ما أعلن معارضته للاشتراكية، وبداية عام 1964 فرضت عليه الإقامة الجبرية ولم يفرج عنه إلا في عهد الشاذلي بن شديف، توفي عام 1985. بو عبيد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 26 وما بعدها.

(1) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة ق. داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1980، ص 135.

(2) جورج الراسي، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى امراء الجماعات، دار الجديد، بيروت، 1997، ص 161؛ أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص 84.

(3) أبرز الزعماء الموقعين على البيان فرحات عباس، السايح، الدكتور تامزالي، ابن جلول، ابن خلاف، زروق، سيسبان تامزالي، بن علي الشريف، بن غانا، شحراوي. ينظر: عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 157.

المراحل التي قطعها الاستعمار وأكد البيان بأن الجزائريين المالكين الشرعيين للبلاد⁽²⁾. وبالرغم من انه لم ينكر قيمة الثقافة الفرنسية والغربية إلا انه استنكر السياسة الاستعمارية الفرنسية مذكرا بالفوارق الروحية العميقة التي تفصل بين المستوطنين وأهل البلاد، ثم أكد بان الوقت قد فات على أن يقبل الجزائري شيئا آخر غير أن يكون جزائريا⁽³⁾.

اتفق الزعماء على تقديم البيان إلى سلطات الاحتلال وفي هذه الإثناء وصل في الثلاثين من آذار عام 1943 ديغول (De Gaulle)⁽⁴⁾ إلى الجزائر، وقد مثل وصوله في هذه الإثناء لحظة حاسمة في تاريخ الجزائر⁽⁵⁾ إذ شكل وفد من قبل بعض الزعماء الجزائريين برئاسة فرحات عباس مهمته عرض مشروع البيان على السلطات الفرنسية⁽⁶⁾. وفي الحادي والثلاثين من آذار عام 1943 قابل الوفد الحاكم العام الفرنسي في الجزائر السيد بيرتون (Burton) وقدم له نسخة من البيان⁽⁷⁾. وفي اليوم التالي سلم الوفد نسخة أخرى من البيان إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي كما أرسل نسخة منه إلى الجنرال ديغول⁽¹⁾.

أدرك الفرنسيين وعلى رأسهم الحاكم العام الفرنسي في الجزائر قد أحسوا بخطورة اللهجة التي استعملها الجزائريون وأدركوا أهمية المطالب التي يطالبونهم بها، فتظاهروا بقبول البيان من حيث المبدأ⁽²⁾. وتعهد بيرتون بعد استلامه نسخة البيان بالأخذ به كأساس للنظام السياسي القادم للجزائر، كما أوضح للوفد بان البيان لا يكتسب معنى حقيقي إلا إذا شفع بمقترحات ملموسة وترجم إلى واقع وتطبيق عملي يستطيع الشعب الجزائري في أثناءه إن يحصل على الحقوق التي هي بالأساس مطلب شرعي لكل شعب يحب الحياة والحرية ويسعى إلى تطبيق المساواة بين جميع فئاته⁽³⁾. فطلب من الوفد تقديم خطة عمل للإصلاح وكان الهدف من ذلك المماثلة وكسب الوقت أيضا، لان فرنسا والحلفاء كانوا في سنة 1943 في وقت حرج مازالوا عندئذ لم يعبروا البحر المتوسط إلى أوروبا، لمساعدة الاتحاد السوفييتي الذي كان محاصرا من الألمان⁽⁴⁾. أضف إلى ذلك أراد الحاكم العام أن يسهل التعبئة العامة قبل هذا البيان كأساس لإصلاحات مقبلة، وترك 56 وجيها يذيلونه بتوقيعاتهم⁽⁵⁾.

أمر بعد ذلك بتشكيل لجنة الإصلاحات الإسلامية في الثالث من نيسان عام 1943 لوضع مشروع للإصلاحات في الجزائر كي يوهم الرأي العام بجدية موقف فرنسا، فأقرت مسودة إصلاحات متممة للبيان عرفت باسم (ملحق البيان)⁽⁶⁾. ولا بد من

⁽⁴⁾Library of Congress –Federal Research Division, Country Profile : Algeria , May , 2008 , p. 4.

⁽¹⁾بهي الدين زيان ، الجزائر ارض المعارك ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1958 ، ص 108 .

⁽²⁾محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، الجزائر ، 1999 ، ص 34 .

⁽³⁾صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، ط 5، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1985 ، ص 306

⁽⁴⁾ديغول ، ولد في مدينة ليل الفرنسية سنة 1890 في وسط عائلي محافظ وفي عام 1908 دخل مدرسة سان سير العسكرية ، شارك في الحرب العالمية الأولى برتبة ملازم ، وجرح ثلاث مرات والقي القبض عليه من قبل الألمان وأطلق سراحه بعد نهاية الحرب ، تقلد عدة مناصب في حياته السياسية من رئيس لحكومة فرنسا الحرة عام 1940 ثم رئيسا للحكومة الفرنسية ومن ثم رئيسا لجمهورية فرنسا 1958 أعيد انتخابه لرئاسة الجمهورية عام 1965 ثم استقال سنة 1969 بعد فشله ، توفي فجأة في 9 تشرين الثاني 1970. فوزي عبد الحميد، ديغول في الميزان مذاهب وشخصيات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص 36-39 .

⁽⁵⁾لزهري بديده، الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور الى المواجهه مع الحركة الوطنية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010 ، ص 181.

⁽⁶⁾صباح نوري هادي العبيدي ، المصدر السابق ، ص 184 .

⁽⁷⁾يسرى ياسر حامد غائب عبدالله، سياسة فرنسا ازاء الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية التربية، جامعة الموصل، 2011، ص 69 .

⁽¹⁾بهي الدين زيان ، المصدر السابق ، ص 108 السابق .

⁽²⁾مفيد محمد نوري واخرون، دراسات في الوطن العربي، جامعة الموصل ، 1972 ، ص 172 .

⁽³⁾صباح نوري هادي العبيدي ، المصدر السابق ، ص 184 .

⁽⁴⁾اريمون كارتية ، الحرب العالمية الثانية 1942-1945، ترجمة سهيل سماعة وانطوان مسعود، ج 2، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983، ص 56 .

⁽⁵⁾شارل روبري اجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982 ، ص 148 .

⁽⁶⁾يسرى ياسر حامد غائب عبدالله ، المصدر السابق ، ص 70. ينظر نص ملحق البيان جاك فريمو، فرنسا والاسلام من نابليون الى متران، ترجمة هاشم صالح، شركة الارض للنشر المحدودة، قبرص، 1991، ص 195 .

الإشارة انه عشية وصول ديغول إلى الجزائر كان الجو متوترا ومشحونا بين الجزائريين أنفسهم⁽¹⁾. ثم توالى المظاهرات والمنشورات والملصقات لكن الظهور الأكبر لأنصار ديغول كان بالعاصمة ففي الثاني والعشرين من نيسان عام 1943 تظاهر ما بين خمسة عشر والعشرين ألف شخص بالعاصمة وإلى جانب هذه المظاهرة، أصدر الديغوليين في الجزائر العاصمة يوم التاسع والعشرين من نيسان 1943 منشور موقع باسم اللجنة المركزية لفرنسا المحاربة في شمالي إفريقيا يدعوا إلى مظاهره شعبية على إن يستغل هذا التجمع إلى الدعوة إلى تحقيق وتطبيق الحريات الأربع، حرية الفكر وحرية الصحافة وحرية التجمع وحرية المشاركة، وكذلك الدعوة إلى بعث جمهوريه حقيقية وديمقراطية حقيقية ونظام اجتماعي واقتصادي بعيد عن عملية الاحتكار، وأشار المنشور بالأخير إلى إن الجزائر حرة ستعبر عن إرادتها ضمن فرنسا المحررة من الفاشية⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر فإن الموقف الوحيد الظاهر وغير المستغرب هو موقف الحزب الشيوعي الجزائري الذي استبشر مسبقا بمجيء ديغول إلى الجزائر ذلك من خلال منشور وزع في مدينة الجزائر في الثلاثين من نيسان 1943، جاء في صفحتين عنوانه (من أجل الوحدة من أجل الانتصار سيأتي ديغول إلى الجزائر). وبعد أن أكد هذا المنشور إن الحزب الشيوعي الجزائري عانى الويلات أثناء سنتي 1941 و1942، وأنه كان في المعركة ضد النازية في أفريقيا الشمالية، أكد إن نزول الحلفاء في الجزائر جعل الحرب تشهد تطورا مختلفا وإن ما فتأ يبيت روح الحرب بين جميع طبقات الشعب، كما إن الحزب الشيوعي يأمل في أن يرى الوحدة بين كل سكان أفريقيا الشمالية، ويطالب بتوفير بعض الشروط التي تدخل الرضا والارتياح في نفوس المسلمين واليهود⁽³⁾.

وفي السادس والعشرين من ايار 1943 وقع المندوبون المسلمون على هذا الملحق الذي تضمن على أن الجزائر ستكون عند انتهاء الحرب دولة جزائرية مستقلة إداريا و دعوة جمعية تأسيسية ينتخبها جميع سكان الجزائر، أما قبل انتهاء الحرب فإن الحكومة العامة ستتحول إلى حكومة جزائرية مؤلفة من وزراء يوزعون بالتساوي بين أصحاب الحقوق من الفرنسيين والمسلمين برئاسة سفير فرنسا ويكون مفوضا ساميا⁽⁴⁾. كان ملحق البيان أول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة وعن الشعب الجزائري وهي عبارات لم تستخدم في البيان نفسه⁽⁵⁾.

اختلفت ردود الأفعال تجاه هذا البيان فقد رفض الجنرال ديغول الإشارة إلى البيان الجزائري خوفا من أن يكون ذلك ترويجا لأفكار الخصم⁽⁶⁾.

أما بالنسبة لموقف حزب الشعب من البيان فكان واضحا، على الرغم من الحصار الذي فرض على عناصر حزب الشعب أثناء هذه المدة، إلا إن مناضلي الحزب واصلوا العمل من أجل القضية الوطنية، إذ أسهموا في إعداد هذا البيان⁽⁷⁾. وقد قبلوا بالبيان لأنه يدعو إلى تأسيس حكومة جزائرية ولأنه رفض الاحتلال وطالب بإدائه وإلغائه⁽⁸⁾.

لم تتردد جمعية العلماء المسلمين ورئيسها بشير الإبراهيمي⁽⁹⁾ في تأييد بيان 1943 حين صدوره، حيث تضامنت مع مصالي الحاج في موقفه، فقد كان البيان قاسما مشتركا بين الجميع وخطوة متقدمة على طريق النضال من أجل الاستقلال الجزائري⁽¹⁰⁾. وافق العلماء على البيان معللين ذلك بأن النخبة تراجعت عن مطلب التجنس وطالبت بوطن جزائري، فضلا عن

(1) لزهرة بديدة، المصدر السابق، ص 175.

(2) المصدر نفسه، ص 145-146.

(3) نقلا عن لزهرة بديدة، المصدر السابق، ص 177-178.

(4) شارل روبري أجيرون، المصدر السابق، ص 148.

(5) صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، ص 307.

(6) صباح نوري هادي العبيدي، المصدر السابق، ص 187.

(7) رياض بودلاعه، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2006، ص 28.

(8) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص 169.

(9) البشير الإبراهيمي، ولد عام 1889 في مدينة سطيف في الجزائر، كان من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، وقد ترأسها بعد وفاة ابن باديس سنة 1940، اعتقلته السلطات الفرنسية عدة مرات بسبب المقالات المعادية التي كان ينشرها ضدهم، توفي عام 1965. للمزيد من التفاصيل راجع: بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1982، ص 146.

(10) جورج الراسي، المصدر السابق، ص 196.

قناعتهم بالمواقف الجديدة التي أثبتت منذ بداية عام 1943 قطيعة رجال النخبة نهائياً مع المستعمر⁽¹⁾. وبدا للكثيرين في ذلك الوقت إن جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب يكملان بعضهما البعض إذ يهتم طرف بالجانب الديني واللغوي، ويهتم الطرف الآخر بالجانب السياسي والتنظيمي، ومع إن الوحدة لم تتحقق بينهما، إلا إن جمعية العلماء وجدت نفسها تحارب في الخندق ذاته⁽²⁾.

في حين كان للشيوخ موقف آخر، إذ اتهم الحزب الشيوعي فرحات عباس بأنه استمد كتابة هذا البيان من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر السيد مورفي (Murphy)⁽³⁾، ومدير شؤون المسلمين في الجزائر السيد بيرك (Burke)، فكان رد فرحات عباس على هؤلاء المتشككين من الشيوعيين وغيرهم من الأصوات المعادية له ولحزبه بأن هاتين الشخصيتين لم تعلمتا بقضية البيان، إلا بعد تقديمه رسمياً للسلطات وهذا البيان جاء كاستمرار للتقرير الذي قدمه للمارشال بيتان⁽⁴⁾ عام 1941⁽⁵⁾. وما هذا الاتهام والتشكيك إلا هو في الحقيقة انزعاج الشيوعيين من مضمون البيان فعارضوه ورفضوه، ففي نظرهم إن الوطنية التي يدعوا إليها البيان هي تعبير عن مصالح البرجوازية العربية البربرية، وطالبوا بالتضامن مع العمال الأوربيين في الجزائر الديمقراطية الفرنسية⁽⁶⁾.

ومنذ بداية عام 1943 توجه سفير الاتحاد السوفييتي في فرنسا الاسكندر بوغومولوف (Bogomolov) إلى الجزائر، إذ أصبح سفيراً لبلاده لدى فرنسا الحرة، ولم يكن موقف السفير السوفييتي من الحركة الوطنية واضحاً أيضاً، غير أنه كممثل لبلاد حليفة كان يتبع تعليمات مقر قيادة الحلفاء في الجزائر التي يرأسه ايزنهاور، وبفضل جهود وتدخلات بوغومولوف حدث تقارب بل تحالف بين ديغول والشيوعيين أولاً في الجزائر ثم فرنسا، أما عن الأحزاب فلا نكاد أن نجد للسفير السوفييتي موقفاً خاصاً منها⁽¹⁾. لقد تحالف ديغول مع الشيوعيين لأنه في حاجة أكبر إلى دعمهم أثناء وبعد الحرب ولأنه يحتاج إلى دعمهم كذلك بعد تحرير فرنسا، وهو قبل بذلك لأنه لازال بحاجة إلى الاتحاد السوفييتي. فقد كان يطمح إلى الاعتراف به كقائد للمقاومة الفرنسية من قبل الاتحاد السوفييتي لتقوية مركز حكومته وهو ما يعده نصراً دبلوماسياً وبمثابة الصفحة في وجه الألمان والأمريكيين، ولأن ديغول يدرك مدى الخطر الذي قد يسببه له التيار الشيوعي، فإنه يسعى من خلال هذا التقارب إلى وضع حد للتحولات السياسية التي تشهدها البلاد، وكذلك خوفاً من أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا التي كانت تهدف إلى جعل الجزائر قاعدة عسكرية لها هناك⁽²⁾.

في هذه الأثناء استقال بيرتون الحاكم العام للجزائر ليحل محله الجنرال كاترو (Katro)⁽³⁾. في حزيران 1943 فسجل ديغول بذلك أول نقاطه تفوقه في الجزائر، لأن كاترو كان الممثل الشخصي للجنرال ديغول في الجزائر وأدرك ديغول بأن أهم

(1) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص 169.

(2) جورج الراسي، المصدر السابق، ص 196.

(3) مورفي: دوارد الويسبيوس ميرفي، ولد 1918 - 17 يوليو 1990) مهندس فضاء أمريكي، تخرج في عام 1940. في نفس السنة قبل لجنة في "جيش الولايات المتحدة"، خلال الحرب العالمية الثانية خدم في مسرح المحيط الهادئ في الهند والصين وبورما برتبة رائد. عد انتهاء الحرب، اشترك مورفي عام 1947 في "معهد القوات الجوية الولايات المتحدة في التكنولوجيا"، توفي عام 1990 <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(4) ولد في نيسان 1856 في فرنسا، التحق بأكاديمية سان سير العسكرية وتخرج منها عام 1878 برتبة ملازم ثان خيال، اشتهر بعد الانتصار الذي حققه في فردان عام 1916 وفي عام 1918 سمي ببيتان مارشال فرنسا تقلد عدة مناصب سياسية، حتى أصبح رئيس حكومة فيشي بعدة تعاونه مع الألمان عام 1940 توفي سنة 1951. للمزيد من التفاصيل تراجع marshall Cavendish, history of world war, vol.1, new York, 2002, p.210

(5) عز الدين بو معزة، المصدر السابق، ص 166-167.

(6) المصدر نفسه، ص 169.

(1) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 197.

(2) الزهر بديده، المصدر السابق، ص 154.

(3) الجنرال كاترو، ولد في ليموج قبينا العليا عام 1877 وهو ابن ضابط تدرج في الرتب العسكرية، ودخل المدرسة العسكرية الخاصة في سانت-كير عام 1896 ومن عام 1941 حتى 1943، كان القائد الأعلى لقوات فرنسا الحرة. عينه ديغول مندوب سامي في الشام عام 1941، بعدها أصبح حاكماً عاماً للجزائر عام 1943-44، كان كاترو وزيراً لشمالي أفريقيا في أول حكومة لشارل ديغول، وأصبح سفيراً لدى الاتحاد السوفييتي عام 1945-1948، ترأس مجلس تحقيق، لجنة كاترو، التي قامت بالتحقيق في هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو كان أيضاً قاضياً في المحكمة العسكرية التي حاكمت الجنرالات المتورطين في الاستيلاء على السلطة في الجزائر عام 1961، توفي في باريس عام 1969، للمزيد من التفاصيل

راجع http://www.ordredelaliberation.fr/fr_compagnon/186.html

خطوة تلي تمكنه من الحكومة العامة في الجزائر هي تنظيم مؤسسات مؤقتة تدبر شؤون الفرنسيين في الجزائر وخارجها، فقد تمكن من جر الجنرال جيرو (Giro)⁽¹⁾ في الثالث من حزيران 1943 إلى تشكيل تنظيم يضمهما معا، أطلق عليه لجنة التحرير الوطني⁽²⁾.

ولمحاولة جس النبض استقبل الجنرال ديغول فرحات عباس في مدينة الجزائر في شهر حزيران 1943، بعد تشكيل لجنة التحرير الوطني. وفي هذا اللقاء كشف فرحات عباس عن نيته في إنشاء دولة جزائرية ديمقراطية بالاتفاق مع فرنسا، كما كشف فيه ديغول عن إن المستوطنين والإدارة الحاكمة يعارضون مثل هذه الأفكار⁽³⁾. من جانب آخر أن التقارب بين فرحات عباس ومصالي الحاج⁽⁴⁾ وجمعية العلماء المسلمين، وتعيين الجنرال كاترو حاكما عاما في الجزائر غير مجرى الأمور السياسية. فيمجرد أن استلم كاترو السلطة أعلن بأن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وإن لا يقبل أن تكون النقاط المقترحة من طرف الجزائريين قواعد للعمل والتفاوض، وكان هذا الإعلان بمثابة صدمة لموقعي البيان⁽⁵⁾. فإذا كان بيرتون قد استقبل فرحات عباس وأبدى له استعدادات فرنسا المبدئية للتعامل مع البيان حين التمس إجراء بعض التعديلات التي من شأنها صيانة الشرف الفرنسي. فإن الجنرال كاترو قد أدار الظهر لموقف سلفه، فعندما زاره فرحات عباس في أواخر حزيران عام 1943، إذ قصد تسليمه ملحق البيان الذي وقعت صياغته استجابة لرغبة الحاكم العام السابق، أعلن له رفضه للوثيقتين مدعيا إن متطلبات الحرب تقتضي السكوت عن أي مطالب مهما كان نوعها، فإن هدفه الحرب وأنه غير مستعد لمناقشة إجراءات غير ناضجة وغير مدروسة وأوضح إن كل المحاولات التي لا ترمي إلى الإبقاء على الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا سيكون مصيرها الرفض، لأن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا وأصر على أن الجزائر فرنسية وستظل فرنسية، لكن خاطب الجزائريين بهذه الكلمات المعسولة "إنكم أيها المسلمون لم تتمتعوا وسط المجموعه الفرنسية بالمكانة التي كان عليكم أن تتبووها شرعيا وأنا اعتقد وكنت اعتقد دائما انه حان الوقت لتحصلوا عليها"⁽¹⁾

وهكذا جدد رفضه للبيان مره أخرى في الثالث عشر من حزيران 1943 إمام أعضاء لجنة الإصلاحات البرلمانية المالية، وكان ذلك الرفض نابع من مبدأ إن الحكومة الفرنسية لن تلتزم بتغيير القوانين التي سنتها في الجزائر أو في فرنسا وهي قوانين ثابتة بالنسبة إليها لا تقبل النقاش أو المجادلة، وإن الشيء الوحيد الذي يمكن القبول به إنشاء هذه المحاولة بأن الجزائر تمثل بالنسبة لفرنسا ثلاث مقاطعات فرنسية، وإن هذه المقاطعات لا يمكن أن تتغير أو تنفصل عن فرنسا تحت أي ظرف من الظروف⁽²⁾.

وبعد استخفافه بالشخصيات التي قدمت له البيان، هدد بحل المندوبات المالية، ولم يتوقف تمادي الحاكم العام عند هذا الحد، بل استمر بتمادييه عندما رفض في مطلع شهر أيلول 1943 استقبال فرحات عباس، ولم يكتف بذلك بل عامله معاملة الخارج عن القانون، مما حدا بالأخير أنوجه رسالة احتجاج شديدة اللهجة في الثامن عشر من أيلول 1943 وجهها إلى كاترو نفسه وإلى

(1) تولى منصب المفوض لشمال إفريقيا الفرنسي بعد اغتيال دارلان عشية عيد الميلاد في عام 1942، رسمياً برفض نظام فيشي وممارساته العنصرية وإلغاء التشريعات التمييزية التي قال عنها جيرو زيفاً بأنها قد فرضت من قبل ألمانيا النازية على فرنسا. حافظ جيرو على إبطال مفعول المرسوم كريميو بدعوى أنه غير منصف ويفرق بين المواطنين المسلمين واليهود.

<http://www.ushmm.org/wlc/ar/article.php?ModuleId=10007313>

(2) مهمة هذه اللجنة تجنيد أبناء المستعمرات ليساهموا في تحرير فرنسا، إذ تولى جيرو الإشراف على الشؤون العسكرية واهتم ديغول بتأكيد زعامته السياسية، ومن مقر قيادة اللجنة في الجزائر مهد الطريق أمام ديغول ليصبح رئيساً للحكومة الفرنسية المؤقتة بعد تحرير فرنسا. ينظر، عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج3، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997، ص 145-146.

(3) لزهري بديدة، المصدر السابق، ص 234.

(4) ولد عام 1898 بتلمسان حيث دخل فيها مدرسة لحفظ القرآن، ثم دخل المدرسة الفرنسية، جند في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى، عمل في فرنسا في معمل رونو ثم بائعا متجولا، انخرط في بداية نضاله السياسي بالحزب الشيوعي الفرنسي، وتزوج من شيوعية فرنسية، سمي بأبو الحركة الوطنية، ظل مقيما بفرنسا إلى أن توفي عام 1973، حيث دفن بمسقط رأسه، مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات أنيب، الجزائر، 2007، ص9.

(5) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص238؛ شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص148.

(1) نقلا عن محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص36.

Claude Collot et Jean Robert Henry, Le Mouvement National Algérien: Textes 1912-1954, Librairie-Éditions L'Harmattan, Paris, 1978,, p.368.

الجنرال ديغول غير إن كاترو لم يأبه لهذه الرسالة ولهذا الاحتجاج وهو بهذا وجه استفزاز آخر دفعه إلى ممارسة المزيد من الضغط على قادة الأحزاب⁽¹⁾.

جاء الرد في الثاني والعشرين من أيلول عام 1943 من فرحات عباس وزملائه في المجلس المالي حيث قرروا أن يقاطعوا اجتماع المجلس، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه بأنهم متمسكون بالنقاط الواردة في البيان الذي سلم إلى الجنرال كاترو، ولا بد أن تكون الإصلاحات المقترحة هي القواعد الأساسية لأي عمل أو تفاوض⁽²⁾.

كان ردة فعل الجنرال كاترو على ذلك تمثل في الإعلان يوم الثالث والعشرين من أيلول 1943 عن حل الفرعين الجزائريين للمندوبات المالية⁽³⁾. والقبض على فرحات عباس والسيد عبد القادر السائح رئيس مجموعة المسلمين في المجلس المالي ووضعهما تحت الإقامة الجبرية؛ وذلك بحجة إنهما يحرضان على العصيان في وقت الحرب⁽⁴⁾.

ردا على هذه الإجراءات التعسفية نظم حزب الشعب المنحل رسمياً، مظاهرات شعبية في مدن الجزائر وبسكرة وسكيكدة وقسنطينة، رفعت فيها اللافتات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم فرحات عباس وعبد القادر السائح⁽⁵⁾. وإزاء سياسة الضغط والاضطهاد التي مارستها السلطات الاستعمارية ضد قادة الحركة الوطنية، اضطر أولئك إلى التراجع عن موقفهم والاعتذار⁽⁶⁾. ففي الخامس عشر من تشرين الأول 1943 استقبل الجنرال كاترو مجموعة من المندوبين الماليين، مكونة من اثني عشر شخصاً، إذ أوضحوا بأنهم يتأسفون عما حدث في يوم الثاني والعشرين من أيلول، ويؤكدون رغبتهم في أن تتم الإصلاحات بسرعة وفي إطار الشرعية والاستقرار داخل المجموعة الفرنسية ووفقاً لمثل فرنسا الديمقراطية. كما تقرر إعادة العمل بمرسوم كريميو⁽¹⁾، إذ أعيد العمل بهذا المرسوم يوم الحادي والعشرين من تشرين الأول عام 1943⁽²⁾. وعلى اثر ذلك التراجع المزري والفشل من قبل موقعي البيان، أعلن الجنرال كاترو في الثلاثين من تشرين الأول 1943 أنه سيسمح للمندوبات المالية باستئناف عملها⁽³⁾. ومهما يكن من أمر فإن البيان، قد شكل في وقته همزة وصل ثابتة بين طموحات مختلف التيارات السياسية الوطنية في الجزائر، وكان تعبيراً عن مصالحه أملتتها الظروف والتجربة⁽⁴⁾.

سعى ديغول استكمالاً للمؤسسات الفرنسية إلى بعث مؤسسة أخرى بالتعاون مع أنصاره من الفرنسيين في الجزائر هي الجمعية الاستشارية التي تعد بمثابة برلمان للفرنسيين أي مكان للتداول واخذ القرارات الخاصة بالوضع الفرنسي بالجزائر، وقد ظهرت هذه الجمعية في مطلع تشرين الثاني 1943، وعقدت أولى جلساتها في اليوم الثالث من الشهر ذاته⁽⁵⁾.

لكنه لم يفرج عن فرحات عباس وعبد القادر السائح إلا في الثاني من كانون الأول 1943 ومع مطلع شهر كانون الأول 1943، وضع كاترو أمام سيده ديغول تصوراً عن إصلاح الأوضاع في الجزائر، اطلع ديغول على المشروع فعده ذو أهمية خاصة وقرر تبنيه، وقام مابين الحادي عشر والرابع عشر من كانون الأول 1943 بزيارة تفقدية إلى مدينة قسنطينة، وأثناء هذه الزيارة ألقى أشهر خطاب له في الجزائر في الثاني عشر من كانون الأول 1943، وأمام جموع من المستوطنين وبعض الجزائريين، أعلن فيه مجموعة من الإصلاحات التي وجدها كبيرة لصالح المسلمين الجزائريين. وقال إنها تعطي وبشكل فوري الجنسية الفرنسية لعدة الاف من المسلمين الجزائريين بدون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، كما كان

(1) لزهري بديده، المصدر السابق، ص 142.

(2) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص 238.

(3) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 36.

(4) Claude Collot – Jean Robert Henry, Op.Cit, p.360.

(5) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 137.

(6) لزهري بديده، المصدر السابق، ص 143.

(1) مرسوم أصدره كريميو وزير العدل الفرنسي الرابع والعشرين من تشرين الأول عام 1870 نص على إعطاء اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية مع إبقاء المسلمين في حالة الرعايا، أي ليس لهم الحق بالتمتع بما يتمتع به اليهود من حقوق وامتيازات لأنهم رفضوا التجنس بالجنسية الفرنسية. ينظر: علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدراسات العربية العالية، بيروت، 1955، ص 78.

(2) أوليفي لو كور قران ميزون، الاستعمار الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نوره بوزيده، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008، ص 334.

(3) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 37؛ صباح نوري هادي العبيدي، المصدر السابق، ص 189.

(4) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 36.

(5) لزهري بديده، المصدر السابق، ص 185.

معمولا به من قبل، زيادة على ذلك رفع نسبة ممثليهم في المجالس المحلية والوظائف الإدارية الذين تتوفر فيهم الكفاءة، كما أعلن الخطاب عن تشكيل لجنة للإصلاحات غالبيتها من الفرنسيين وإلى جانبهم بعض الجزائريين⁽¹⁾.

وعلى اثر هذا الخطاب شكل ديغول في العشرين من كانون الأول عام 1943 لجنة من ستة عشر شخصا، وكانت هذه اللجنة تتكون من ستة جزائريين وستة فرنسيين وأربعة موظفين من الإدارة الفرنسية، وقد رسمت أهداف السياسة الفرنسية على هذا الأساس داخل إطار استبعاد كل فكرة للحكم الذاتي النهائي في المستعمرات الفرنسية حتى ولو في المستقبل البعيد⁽²⁾. وفي هذه الأثناء قررت لجنة التحرير الوطني بعد عام من تشكيلها إلى أن تتحول إلى حكومة مؤقتة، فظهرت على ارض الجزائر الحكومة الفرنسية المؤقتة عام 1944⁽³⁾، فكان الجنرال ديغول مصمما عند استلامه السلطة المحافظة على المستعمرات الفرنسية، لأنها كانت تشكل بنظره رافدا لا بد منه لإعطاء فرنسا وزنا كافيا في العلاقات الدولية⁽⁴⁾.

صدر عن الأحزاب الجزائرية وقادتها ردود أفعال مختلفة حول خطاب ديغول وتشكيل اللجنة، ولتجاوز هذه الأوضاع الاستثنائية طالب مصالي الحاج بممارسة الديمقراطية في جميع المجالس الجزائرية، وبتحويل المندوبات المالية إلى برلمان جزائري ينتخب بالاقتراع من طرف كافة الجزائريين بدون أي تمييز عرقي أو ديني، من جانب آخر ورد في محاضر اللجنة في الثالث من كانون الثاني عام 1944 تصريح السيدين فرحات عباس وعبد القادر السائح وجاء في هذا التصريح أن مبادرة اللجنة، المعلن عنها بواسطة رئيسها الجنرال ديغول، ليست إلا إعادة لمشروع فيوليت الذي أدت معارضته في الجزائر وفرنسا إلى إقصائه نهائيا، مع العلم إن الأوضاع اليوم قد تغيرت عما كانت عليه 1937، فالأمر لم يعد يتعلق بتوسيع امتيازات طبقة إلى واحدة أو أكثر من فئات الأهالي، إنما أصبح الهدف هو إلغاء تلك الامتيازات وهدم كل دكتاتوريه في الجزائر لأجل ذلك فان الإصلاحات التي يمكن أن تكون يجب أن تكون في مستوى فرنسا الجديدة⁽¹⁾. وفي اليوم الذي سلم فيه فرحات عباس وعبد القادر السائح تصريحهما، تقدم الشيخ الإبراهيمي إلى أعضاء اللجنة وعبر لهم أصاله عن نفسه ونيابة عن جمعية العلماء الجزائريين عن رفض الإصلاحات المقدمة، وعدها مجرد محاولة لإحياء مشروع فيوليت، وسلم في الوقت نفسه لمكتب اللجنة المذكورة، مذكره مطولة عالجت أثنائها النقاط التي تمثل برنامج الجمعية التي يرأسها. وقد حرص الشيخ في مقدمة المذكرة على تأكيد دور الجمعية الإصلاحية الديني، مبين إن هذا الدور لن يكتمل، إلا في جو من إصلاح التعليم والإصلاح السياسي لأجل ذلك، وبالرغم من كون العلماء لم يصرحوا عن برنامجا سياسيا خاصا به، فانهم لم يخفوا قناعتهم بخصائص الشعب الجزائري، الذي لا تربطه بفرنسا سوى مجموعه من المصالح. وهم إذ يعتبرون الإصلاحات الإسلامية كل لا يتجزأ، وينبغي أن تشمل كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، فانهم يركزون في مرحلة أدنى على ضرورة الإسراع بإصلاح القضاء الإسلامي والمساجد والأوقاف والتعليم العربي. ومن هذا المنطلق فان الإصلاحات يجب أن تمكن الشعب المسلم في الجزائر من تولي إدارة مساجده وأوقافه بنفسه، لأنه هو الوحيد المؤهل لذلك، ولأن ذلك يتوقف فقط على السماح له بتشكيل لجنة دينية من الأشخاص الذين يثق في عملهم وسلوكهم تتولى الإشراف على الممتلكات وكذلك اختيار الأئمة والمؤذنين⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالإصلاحات السياسية أشارت المذكرة إلى إن الإعلان الرسمي عن منح المواطنة الفرنسية لبعض عشرات الآلاف من المسلمين الجزائريين دون الاستشارة المسبقة للشعب المعني مباشرة، قد أعاد للأذهان ذكرى مشروع فيوليت الذي ذهب إدراج الرياح، لأن لم يكن صالحا.

إن الشعب الجزائري المسلم يعد إن مثل هذا المسعى يقود إلى الاندماج الذي يرفضه كما يرفض بشدة استبدال هوية وشخصيته الإسلامية. وإذا كانت فرنسا ترغب فعلا في إجراء الإصلاحات السياسية، فان عليها ان تأخذ بعين الاعتبار مصلحة

(1) أوليفي لو كور قران ميزون، المصدر السابق، ص 236.

(2) جون هاتش، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة، عبد العليم السيد منسي، مراجعة، محمد أنيس، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 1969، ص 35.

(3) ألزهر بديده، المصدر السابق، ص 186.

(4) جاك فريمو، المصدر السابق، ص 196.

(1) جاك فريمو، المصدر السابق، ص 39.

(2) بو عبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص 40-41.

الجزائريين الأولى التي تكمن في العمل على إبعاد الشبح المخيف المتمثل في استعمارهم من طرف فئة من جنس آخر واستغلالهم من طرف فئة من الأجانب⁽¹⁾.

أصدر مصالي الحاج وفي الرابع عشر من كانون الثاني عام 1944، تصريحاً بين فيه بأن خطاب الجنرال ديغول، في نظر مصالي مجرد تخريجه جديدة لمشروع فيوليت⁽²⁾، الذي حاربه حزب الشعب الجزائري بكل قواه الذي لم يعد له أنصار من الجزائريين وبعد رفض مشروع فيوليت بست سنوات، قد غيرت الأوضاع ومكنت من ظهور تطور ملحوظ على الساحة السياسية بالجزائر، وإن موقف مصالي الحاج وحزبه لم يتبدل، لقد عارض مشروع فيوليت سابقاً وعارض مشروع سنة 1943، لأنه لا يمكن الاستمرار في نظام استعماري يتم فيه حرمان ثمانية ملايين مسلم عربي من تسيير أمور بلادهم، وترك ذلك لأقلية تتحكم في كل صغيرة وكبيرة⁽³⁾.

وبدلاً من أن تستجيب الإدارة الفرنسية لمطالب الزعماء الجزائريين المشروعة جاءت بمشروع جديد لا يخرج عن نطاق مشاريعها السابقة، حيث أعطت فيه حق المواطنة الفرنسية الكاملة إلى العدد الذي حددته تلك الإدارة وفق نظرها وشروطها⁽⁴⁾.

وقبل أن تنتهي اللجنة التي شكلها ديغول من عملها⁽¹⁾، رأته حكومة الجنرال ديغول المؤقتة أن تكافأ أهل الجزائر على حسن ضيافتهم للفرنسيين الأحرار وذلك بإصدار مرسوم السابع من آذار 1944، قانوناً يمنح الفرنسيين المسلمين في الجزائر جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين غير المسلمين، دون أي مساس بحق تمتعهم بقانون أحوالهم الشخصية، إلا الذين يعلنون بصراحة إنهم يريدون أي يخضعوا في أحوالهم الشخصية للقانون الفرنسي⁽²⁾. كما نظم المرسوم أيضاً إشراك الجزائريين في الجمعية التأسيسية التي أزمع عقدها بعد تحرير الأرض الفرنسية لوضع دستور الجمهورية الرابعة⁽³⁾ بأن تمنح الجزائريين حق المواطنين الفرنسيين على أن لا يزيد عددهم عن 3,500 شخص، وقد استوفى شروط معينه تخوله التمتع بهذه الحقوق⁽⁴⁾.

كان هذا المرسوم بمثابة خطوة أولى في إطار التحول الشكلي للسياسة الفرنسية في الجزائر⁽⁵⁾، وكان القصد من هذه المحاولة قطع عضو من جسم الشعب الجزائري العربي لحما ودما ليسهل عملية ابتلاعه وإدماجه إدماجاً كلياً بالأسرة الفرنسية⁽⁶⁾. ويؤكد هذه الحقيقة ما قاله الجنرال ديغول "في كل الأراضي الواقعة ما وراء البحار حيث يرفرف العلم الفرنسي، لا يتم التقدم الحقيقي إلا إذا استفاد منه السكان الأصليون مادياً ومعنوياً، وسوف نساعدكم على الوصول إلى درجه يصبحون فيها قادرين على تصريف شؤونهم بأنفسهم"⁽⁷⁾. بمعنى يصبحون مواطنين فرنسيين. من هنا يتضح بأن هذا المرسوم كان يحمل الإجابة الرسمية والقطعية للحكومة الفرنسية على بيان الشعب الجزائري وملحقه.

قابلت الأحزاب مرسوم السابع من آذار 1944 بالسخرية والازدراء، وبينت بأن الشعب الجزائري لم يكن يطالب بحق التصويت أو الجنسية الفرنسية، بل كان يطالب بالاستقلال، وقد أعلن جميع الزعماء الجزائريين إنهم يريدون التحرر في إطار الدولة الجزائرية لا الاندماج⁽¹⁾. وكان لها ردود أفعال كثيرة حول هذا المرسوم متفقة أحياناً ومتباينة أحياناً أخرى حسب طبيعة

(1) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 41-42.

(2) فيوليت حاكم الجزائر عام 1927 اقترح مشروعاً تضمن على ثمانية فصول وخمسين مادة، وتعهد على منح الجنسية الفرنسي إلى واحد وعشرين ألف عربي جزائري من حملة الشهادات العليا، وبعض أصحاب المراتب والأوسمة العسكرية مع احتفاظ هؤلاء بوضعهم الشخصي كمسلمين. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 3، ص 18؛ جاك فريمو، المصدر السابق، ص 182.

(4) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 42-43.

(4) Library of Congress-Federal Research Country Profile, Algeria, May, 2008, P.4

(1) لزه بديدة، المصدر السابق، ص 237.

(2) محمد رفعت بك، التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، مطبعة البيان العربي، القاهرة، 1949، ص 193-194.

(3) مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية 1954-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2001، ص 2.

(4) محمد رفعت بك، المصدر السابق، ص 194.

(5) مها ناجي حسين، المصدر السابق، ص 2.

(6) حزب الشعب الجزائري، الحالة بالجزائر، د.م، د.ت، ص 59.

(7) نقلاً عن تيفود جيري البير، أفريقيا الثائرة، مطابع دار الكشف، بيروت، د.ت، ص 19.

(1) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 133-134.

ووجهة نظر كل حزب. إذ قام فرحات عباس بأجراء اتصالات مكثفة مع مصالي الحاج والشيخ بشير الإبراهيمي، في الثامن من آذار 1944 وقد كللت تلك الاتصالات بنجاح كبير. هذه الاتصالات دفعت في الوقت نفسه أعضاء حزب الشعب إلى التفكير بتكوين حركة ثورية بتدريب المناضلين المجندين وتحفيزهم للثورة المسلحة التي هي المخرج الوحيد من الاستعمار الفرنسي، حينما تبين بأنه لا سبيل للتفاهم الودي بينما دعا فرحات عباس إلى قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا وم المتحدة مع فرنسا، وهو ما سبب خلافا مع مصالي الحاج⁽²⁾.

رأى فرحات عباس إن مصالي الحاج كان واعيا بضرورة تحرك جماعي يومئذ⁽³⁾. استنادا لما قاله "إنني أثق فيك بالعمل من أجل إقامة جمهورية جزائرية في نظام فدرالي مع فرنسا، لكنني بالمقابل لا أثق بفرنسا، إن فرنسا لن تعطيك شيئا ولن تتنازل عن أي شيء إلا بالقوة، لأن ما أخذته بالقوة لا يمكن انتزاعه إلا بالقوة"⁽⁴⁾. وعلق فرحات عباس على موقف مصالي الحاج بأنه كان يثق في فرنسا، وإن النظام المنبثق عن المقاومة بقيادة ديغول، لن يترك الجزائريين. اعتقد فرحات عباس إن المعاناة التي عاشها الفرنسيون في ظل الاحتلال النازي ستزرع فيهم وفي عقولهم روحا وأفكارا جديدة وسيفهمون مطالب الجزائريين⁽¹⁾.

لقد أدت الاتصالات إلى تأسيس تجمع سياسي أطلق عليه اسم حزب (أصدقاء أو أحباب البيان والحرية) في الرابع عشر من آذار عام 1944⁽²⁾. وهي حركة سياسية تضم حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فضلا عن حزب فرحات عباس الذي شكله في حينها والذي كان اسمه حزب البيان، وعندما انضمت إليه بقية الأحزاب أصبح يطلق عليه حزب أصدقاء أو أحباب البيان والحرية⁽³⁾. فكانت غاية الحزب المعلنة أن تجعل فكرة الأمة الجزائرية امر واقع بالنسبة للمحتلين وإن تجعل من المرغوب فيه قيام جمهورية جزائرية مستقلة⁽⁴⁾. إذ صرح فرحات عباس بأن هدف الحزب هو منح الجزائر دستور دولة ذات سيادة بطرق سلمية أو ما يسمى الثورة بالقانون⁽⁵⁾. وكان فرحات عباس يقصد تحقيق ذلك اعتقادا منه الثورة بالقانون، حيث كان يرى بأن الشعب الفرنسي الذي قاسى الويلات طيلة أربع سنوات من الاحتلال النازي سوف يسلم لا محالة بمطالب شعب الجزائر العادلة لأنه سيكون قد تشبع بأفكار جديدة ملائمة للتطور العالمي الجديد وسيستيقظ ضميره تحت سياط الإرهاب النازي الهتلري⁽⁶⁾.

كما ويتضح موقف الجنرال ديغول من تأسيس حزب أحباب البيان من خلال مقولته التالية "على كل حال يلوح لي انه لا مانع من منح الشعب منفذ يخرج منه بخار الغليان"⁽⁷⁾. وأمن بأن القاعدة الصلبة للدول هي إلا تعطي شيئا مقابل لاشيء وبأنه لا يمكن الحصول على تقدم أو تطور، إلا بشرط دفع الثمن حتى لو كان الثمن غاليا⁽⁸⁾. غير انه لم يدرك الاستعمار حجم التطور الوطني فأراد أن يندفع في طريق خجل للاندماج بإصداره مرسوم السابع من آذار بمنح الجنسية الفرنسية لأقلية من الجزائريين⁽¹⁾. ولم يدرك بأن الجزائريين قد حسموا مسألة الجنسية والاندماج إلى الأبد وبالتالي رفض مقترحات ديغول⁽²⁾. ومع هذا فقد كان الجنرال ديغول يتوقع أن يكون لهذا المرسوم أحسن الأثر في نفوس الجزائريين، وجاءت النتيجة طبعاً على عكس

(2) يسرى ياسر حامد غائب عبدالله، المصدر السابق، ص 79.

(3) أبو عبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص 119.

(4) نقلا عن عمار بوحوش، المصدر السابق، ص 238.

(1) أبو عبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص 119.

(2) يسرى ياسر حامد غائب عبدالله، المصدر السابق، ص 79.

(3) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص 239.

(4) شارل روبري أجيرون، المصدر السابق، ص 149-150.

(5) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص 172.

(6) يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 112.

(7) فوزي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 19.

(8) المصدر نفسه، ص 14.

(1) محمد سعيد الطريحي، مقاومة الشعب الجزائري (1830-1962)، مجلة موسوعة الموسم، أكاديمية الكوفة، هولندا، العدد 91، السنة 23، 2011، ص 45.

(2) محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الاندلس 1492-1992 الجزائر تعود لمحمد (ص)، المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 93.

ما توقع، فقد تجمع الزعماء على مختلف اتجاهاتهم ومنهم مصالي الحاج⁽³⁾ الذي أعلن في اليوم التالي للمرسوم بأنه ضد مرسوم السابع من آذار؛ لأنه غير ديمقراطي فهو يجعل من طبقة متميزة تسيطر دائماً على الأكثرية المطلقة وتضعها تحت النظام الاستعماري، ومن جهة أخرى فإن هذا المرسوم معاكس تماماً لتطلعات الشعب الجزائري المسلم الذي لازال مرتبطاً بلغته ودينه وماضيه التاريخي وإن سياسة الاندماج غير صالحة في هذه المرحلة وغير منطقية⁽⁴⁾.

من جانب آخر رفض هذا المرسوم كذلك من قبل جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ بشير الإبراهيمي، صرح في الخامس عشر من آذار عام 1944 بأن كل الإصلاحات في الإطار الفرنسي تجاوزها الزمن⁽⁵⁾ وإن كل سياسة مبنية على ترقيع الماضي وإجراء إصلاحات على قاعدة النظم الاستعمارية مهما تغير اسمها إنما هو من قبيل العبث والاستهتار والإمعان في الزج بالأمة الجزائرية في مضيق اليأس الذي لا يولد إلا الانفجار، وبين أنه على المسؤولين في باريس والعالم أجمع، أن يعرفوا بأنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سلمية وسريعة، إلا بالاعتراف العلني الصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة وجنسياتها الخاصة، وحكومتها القومية ومجلسها التشريعي المطلق التصرف، في دائرة واحترام مصالح الجميع والمحافظة على حقوق الجميع، وأكد أنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة، والإقدام على بناء النظام الحر الجديد، إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص مع سائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، من رجال الحل والعقد المعروفين بالكفاح الجزائري⁽¹⁾.

من جهة أخرى رفض الحزب الشيوعي فكرة تأسيس حزب البيان والحرية، وأعلن رفضه الانضمام إلى الحزب بحجة إن فرحات عباس قام بتأسيسها دون الرجوع إليهم، وبالمقابل وتماشيا مع سياسة الحزب المؤيدة للاندماج بفرنسا، أسس الحزب الشيوعي حركة مضادة أطلق عليها حزب أصحاب الديمقراطية والحرية في أواخر آذار عام 1944⁽²⁾.

على الرغم من أن تجمع أحباب البيان والحرية لا يذكر إلا مقرونا باسم فرحات عباس، فإن جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري، قد شكلا منذ اللحظات الأولى قلبه النابض، وبدونهما ما كان له أن يتجذر بتلك السرعة في أوساط جماهير الشعب الجزائري، فقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد تحركوا مع حلول شهر نيسان 1944 في جميع اتجاهات الوطن يدعون الناس إلى الالتفاف حول المولود الجديد، مركزين على ضرورة التمسك بالإسلام وبلغة القرآن ومؤكدين على أن الوقت قد حان لتوحيد الجهد الوطني في سبيل تقويض أركان الاستعمار، وكانت تلك الجولات مناسبة لتحريض المواطنين على الالتزام بمبادئ الإسلام، وعلى التبرع بما يستطيعون من أموال لبناء المدارس الحرة، وللمساعدة على توفير الشروط اللازمة لنشر التربية الإسلامية الصحيحة، ولقد كان لهذا المسعى آثاره الإيجابية يمكن استشفاف بعضها من ارتفاع عدد المصلين وظهور جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽³⁾. ومن حملات التبرع هذه تلك التي قام بها مبارك الملي⁽¹⁾ في نيسان 1944. عضو جمعية العلماء عندما دعا نساء مدينة بسكرة إلى بيع حليهن من أجل إنشاء المدارس⁽²⁾.

من جانب آخر عبأ حزب الشعب المحظور كل طاقاته النضالية لهيكلة التجمع الجديد، ولإعطائه نفساً وطنياً قادراً على سد الطريق في وجه السلطات الاستعمارية التي صارت تسعى بكل الوسائل لاسترجاع ثقة من كانوا يتبعونهم وللفصل العلماء عن المصاليين، ومن جهة أخرى اتخذت قيادة الحزب من أحباب البيان والحرية غطاء للقيام بنشاطها السري في صفوف الشباب

⁽³⁾ صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، دت، ص172.

⁽⁴⁾ يسرى ياسر حامد غائب عبدالله، المصدر السابق، ص77.

⁽⁵⁾ عز الدين معزة، المصدر السابق، ص184.

⁽¹⁾ الفضيل الورتاني، الجزائر الثائرة، منشورات عباد الرحمن، بيروت، 1956، ص213-214.

⁽²⁾ صباح نوري هادي العبيدي، المصدر السابق، ص204.

⁽³⁾ العربي الزبيري، المصدر السابق، ص47.

⁽¹⁾ مبارك الملي، ولد سنة 1898 في قرية الملي، ثم دراسته الابتدائية على يد شيوخه ومربيه الشيخ محمد الملي، ثم انتقل إلى قسنطينة حيث تتلمذ على يد ابن باديس، توجه عام 1919 للدراسة في جامعة الزيتونة حتى عام 1922، حارب الاستعمار الفرنسي بكل الطرق المتاحة، من ذلك إرسال العديد من الطلبة والبعثات لتلقي العلم في جامعة الزيتونة، إنشاء المدارس التي تعلم اللغة العربية لمحاربة اللغة الفرنسية، انخرط في جمعية العلماء المسلمين والجهاد معها في كل الميادين، توفي عام 1945. ينظر بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، ص159-167.

⁽²⁾ لزه بديدة، المصدر السابق، ص244.

الجزائري المتعلم، إذ تمكنت من تأسيس جمعية التلاميذ المسلمين في الثانوية، ورابطة الطلبة المسلمين الجزائريين في الجامعة، فضلا عن تعميم الشعارات والمبادئ الثورية في الأوساط الشعبية⁽³⁾.

أما الحزب الشيوعي فقد أعلن تأييده لحركة الإصلاحات، تأييدا مطلقا، فقد وافق على سياسة الجنرال ديغول الإصلاحية، ووافق على مرسوم السابع من آذار بحماس منقطع النظير⁽⁴⁾. ومقابل هذه المساندة صير ديغول القيادات الشيوعية على رأس المؤسسات التي شكلها في الجزائر، ومنها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، التي انضم إليها الحزب الشيوعي في آذار 1944 وتماشيا مع هذه السياسة كتبت صحيفتهم ليبرتي (Liberty) الناطقة أسم الحزب الشيوعي في العشرين من حزيران عام 1944⁽⁵⁾. "إن الجمهورية الفرنسية بما في ذلك الوطن الأم وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، وحدة لا تقبل التجزئة، وإن الديمقراطية السياسية تعني منح المواطنة لجميع السكان المتواجدين في الأراضي الفرنسية"⁽¹⁾.

أراد الحزب الشيوعي من هذا المقال لفت الانتباه إلى إن مرسوم السابع من آذار 1944، قد منح حق المواطنة للجزائريين، وكان الشيوعيون الذين يؤلفون الحكومة المؤقتة مع ديغول ومن أنصار الاندماج، ومن ثم كانوا ألد الخصوم للحركة القومية الجزائرية، وكان الشيوعيون الفرنسيين حينئذ يأملون في الاستيلاء على الحكم في فرنسا تقريبا، ومن ثم تشبثوا بالجزائر، طالما إنها ستكون مسرحا جديدا لنشر مذهبهم⁽²⁾. ومن جانب آخر صرح السيد عمار أوزغان⁽³⁾ أثناء مناقشات الندوة المركزية التي نظمها الحزب الشيوعي الجزائري في الثالث والعشرين من كانون الأول 1944 إن مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا الجديدة، لأن الاستقلال مستحيل وهو لا يخدم سوى امبرياليات أجنبية أخرى، وفي ذات الندوة أكد الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، إنه يرفض وبشدة شعارات الانفصال عن فرنسا والجزائر العربية⁽⁴⁾.

(3) العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 47-48.

(4) الياس مرقص، الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، منشورات دار الطليعة، بيروت، دت، ص 35.

(5) نقلا عن لزه بديدة، المصدر السابق، ص 227.

(1) ابن يوسف بن خده، المصدر السابق، ص 134.

(2) صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالية، بيروت 1959، ص 55.

(3) عمار أوزغان، شيوعي جزائري ولد بالجزائر عام 1910 من عائلة ميسورة الحال، التحق بين مدارس القران بين السنة الخامسة والسادسة من عمره، ثم دخل الابتدائية، ثم دخل الحياة السياسية في سن مبكرة عندما انشأ عام 1926 فرعا للحزب الشيوعي في دائرة البريد التي كان يعمل بها، وكان له دور بارز في تأسيس الحزب حيث كان امينا عاما للحزب لسنوات، وحضر كمثل للحزب في المؤتمر الاسلامي 1936، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ يميل الى مطالب الحركة الوطنية، مما أدى الى طرده من الحزب الشيوعي بحجة الانحراف عن خط الحزب، وهو من محرري وثيقة الصوام 1956، كما تقلد عدة مناصب وزارية بعد الاستقلال، توفي سنة 1981. ينظر، الميطة هدى وآخرون، دور الحزب الشيوعي الجزائري في الحركة الوطنية 1935-1956، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2010، ص 60-63.

(4) المصدر نفسه، ص 84.

Government of France actions in Algeria, including the position of the parties 1943- 1944

Abstract

The French occupation for Algeria's full of events and developments that are not free from the interference of the occupiers in all spheres of life, political, economic, social and cultural Algerians, as was the Free French government out of these periods, which we discussed the most important procedures and the method and how new methods that I follow de Gaulle and his followers in Algeria and reactions towards it

It recorded the end of 1942 and beginning of 1943 a new era for the Algerian parties, characterized by providing a unified collective demands of a colonial power, after a joint coordination and drove through the national ranks against the intransigence of colonialism in the denial of the rights of Algerians